

## الهيئة المنظمة للإتصالات؛ ربما نطلب مفاتيح التشفير من الشركة الكندية ولكن لا قرار بعد بوقف أي من خدمات "بلاك بيرى"

وعما إذا كانت الهيئة ستعتمد الى طلب مفتاح التشفير من الشركة المختصة، قال حب الله: "اذا لم تتمكن القوى الأمنية اللبنانية من الوصول الى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا فبالطبع سنطلب من الشركة الكندية RIM التي تتولى نظام التشفير المركزي، تسليم القوى الأمنية والقانونية والقضائية مفاتيح التشفير، أو العمل بأي طريقة تؤمن تطبيق القانون والمحافظة على الأمن في لبنان، لكن الى الآن لا يمكننا التكهّن الى اين سنصل في هذه القضية، لأننا لم ننجز هذه المهمة بعد، ولم نعد التقارير التي تساعدنا في التفاوض مع شركة RIM لإيجاد البدائل والحلول".

### هبر

من جهته أكد نقيب اصحاب شركات الخلوّي والإتصالات انطوان هبر اهمية ان ينطلق اي بحث في مسألة تكنولوجيا البلاك بيرى، من مبدأ الموازنة بين الأعتبارات الأمنية للدولة اللبنانية وبين الأعتبارات الاقتصادية والضوائد غير المحدودة التي توفرها هذه التكنولوجيا، خصوصاً انها باتت ركناً رئيساً في العمليات التجارية، مع الإشارة الى ان اكثر من ٦٠ الف مشترك يستخدمون البلاك بيرى في لبنان.

واوضح ان دولا عدة في العالم استطاعت تحقيق هذه الموازنة، وتاليا في إمكان لبنان السير على هذا المسار نفسه، ومفاوضة الشركة المصنعة RIM بشكل يوفر للدولة ما تريده من رقابة أمنية غير موجودة راهناً ولا يجوز ان تبقى كذلك، ويوفر للإقتصاد ولشريحة واسعة من اللبنانيين القدرة على الافادة من هذه التكنولوجيا التي لا يمكن ولا يجوز النظر اليها أو مقاربتها على انها من الكماليات.

ورأى ان الحل في ان تستجيب الشركة المصنعة لتكنولوجيا البلاك بيرى الى مطالبات عدد كبير من الدول، بحيث تنشئ خوادم Servers اقليمية تتيح للدول ضمان سلامتها وأمنها القومي عندما تدعو الحاجة الى اعتراض معلومات أو مخابرات هاتفية ما، وتاليا تخرج الشركة من حصريّة هذه الخوادم التي جعلتها محصورة في كندا وبريطانيا.

### حب الله

ورداً على سؤال عن آلية تقييم المخاوف الأمنية المرتبطة باستخدام خدمات "بلاك بيرى" في لبنان قال حب الله انه "بعد الإنجاز الكبير الذي تحقّق في اكتشاف العملاء المتعددين وخصوصاً في قطاع الإتصالات، كان لابد من إجراء مسح شامل لكل الشبكات الخاصة الموجودة في لبنان، ووضع الضوابط والتوجيهات اللازمة بحيث تقوم ادارة الشركات والمشغلين، بما يلزم لتأمين الشبكة والمستخدمين فيها".

واعلن ان الهيئة "اصدرت التوجيهات الضرورية الى شركات الإتصالات الخاصة، وفي الوقت ذاته ارتأينا الإطلاع على الخدمات الأخرى المتوفرة في لبنان لجهة الخدمات وليس الشبكات فقط، للتأكد مما اذا كان هناك اي استغلال من قبل بعض مستخدميها بطريقة أو بأخرى، كالإرهابيين والمخلفين بالأمن".

وتابع: "تطبيقاً للقانون ١٤٠/١٤١ وللتأكد من ذلك ممكن على الخدمات المضمدة في لبنان، رأينا من الضرورة مراجعة هذه الخدمات المشفرة وفي مقدمها الـ "بلاك بيرى" والـ "سكايب" وغيرها. ويتم تقويمها ليس فقط من الناحية الأمنية وإنما أيضاً من الناحية التقنية والقانونية والتجارية والخدمية، ومعرفة مدى تأثيرها على المشتركين والمواطنين".

واكد حب الله ان "الهدف من ذلك ليس إيقاف الخدمة والتعرض للحريات الشخصية، وإنما درس الخطوات اللازمة داخليا وخارجيا حتى نصل الى تأمين تطبيق القوانين المرعية، وفي الوقت ذاته حماية الشبكة ومستخدميها والمواطنين اللبنانيين".

وقال: "اننا نقوم بجولات داخلية ونعد الدراسات اللازمة في هذا الشأن من النواحي التقنية والقانونية والتجارية، وفي الوقت ذاته ننسق في هذا الموضوع مع السلطات المعنية كوزارتي الإتصالات والداخلية وغيرها من القوى الأمنية والعسكرية. سننجز هذا التقييم وسنقدمه بالطبع الى السلطات المختصة، والقرار يتخذ في حينه".

أكدت الهيئة المنظمة للإتصالات عدم إتخاذ أي قرار بوقف أي من خدمات "بلاك بيرى" حتى تاريخه مشيرة الى انها اطلقت دراسة من النواحي التقنية والتجارية والقانونية لبعض خدمات الـ "داتا" المستعملة عبر الهواتف الذكية في لبنان وكشف رئيس الهيئة بالإجابة عماد حب الله انه "اذا لم تتمكن القوى الأمنية اللبنانية من الوصول الى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا المتعلقة بخدمات "بلاك بيرى"، فبالطبع سنطلب من الشركة الكندية (RIM Re-search in motion) التي تتولى نظام التشفير المركزي، تسليم القوى الأمنية والقانونية والقضائية اللبنانية مفاتيح التشفير، أو العمل بأي طريقة تؤمن تطبيق القانون والمحافظة على الأمن في لبنان".

### الهيئة المنظمة

واصدرت الهيئة المنظمة للإتصالات امس بياناً اوضحت فيه انها اطلقت دراسة من النواحي التقنية والتجارية والقانونية لبعض خدمات الـ "داتا" المستعملة عبر الهواتف الذكية في لبنان مثال الـ "بلاك بيرى" وغيرها، لتقييم مدى تطابقها مع الأنظمة والقوانين المرعية، وذلك بهدف إجراء المقتضى ممن قبل السلطة اللبنانية المعنية عند اكتمال الدراسة في حال عدم التطابق. وشددت على عدم إتخاذ اي قرار بوقف أية من خدمات الـ "بلاك بيرى" حتى تاريخه، وقالت انها تقوم، كما عهدت منذ تأسيسها حتى اليوم، بتدعيم اي توصية أو قرار صادر عنها بالتعليق العلمي والقانوني وينشر ذلك على موقعها الإلكتروني تطبيقاً لمبادئ الشفافية المعتمدة، وازداد البيان ان الهيئة، في درسها لمعطيات خدمات الـ "داتا" المعنية (خدمات الماسنجر، والبريد push-email، والتصفح الإلكتروني وغيرها) المستعملة عبر الهواتف الذكية في لبنان، تسعى الى ضمان حقوق المستهلك بتوفير الخدمات المتطورة وضمان أمن معلوماته من جهة، وتطبيق القوانين المرعية الإجراء من جهة أخرى، وخصوصاً تلك المتعلقة بضممان أمن وأمان المعلومات وشبكات الإتصالات".